



المنطقة تحولت ارضا محروقة نتيجة الامطار الاسيدية التي تنهمر عليها (الأخبار)

تحقيق، ما قبله نفع، شكاً ليس كما بعده، فالعابر منه سينتقل تلقائياً إلى عالم مختلف، صحيح أنه لن يتمكن من زيارة جبل القرن المعروف تاريخياً بطبيعته المناسبة لعلاج مرضى السل، لأن معالمة اختفت بحكم توسع إمبراطورية المقالع والكسارات، ولأنه سيلتقي هناك بمرضى أصيبوا بأمراض تنفسية وسرطانية بسبب معاملة الإسمنت، التي بدأت نهش الجبل منذ ثلاثينيات القرن الماضي

أعمال «هولسيم» معلّقة في انتظار ظهور التراخيص

التراب البيضاء التابعة لها والمقالع، وكفريا حيث استحدثت أفراناً جديدة ومقالع بدلاً من الهري حيث مكاتبها الإدارية والأفران القديمة، وكفرحزير حيث المقالع والكسارات، وهي بحسب أبي شاهين «المستفيد الأكبر منها نظراً إلى التقديمات الشخصية التي تعطىها للأوقاف والخواص والناس في تلك المناطق، مانعة القيام بإحصاءات للأضرار والأمراض».

بالنسبة إلى معلوف الذي يتأسس بلدية كفرحزير للمرة الأولى، فإن الإنذار المرسل هو بمثابة إعلان المواجهة المفتوحة مع هولسيم وأي شركة مخالفة بهدف المحافظة على البيئة المنتهكة منذ عقود. لكن هل

عام 2002 الخاص بتنظيم المقالع والكسارات، الذي يفرض الحصول على رخصة مستقلة، ما دفع «هولسيم» إلى تقديم ملف استثمار وإعادة تأهيل الملح عام 2003 على مساحة 50 ألف متر مربع، وضمنته خطة لتحويل المنطقة بأصناف من الأشجار المحلية حفاظاً على التنوع البيولوجي، إلا أن أياً من ذلك لم يحصل.

المجلس الوطني للمقالع والكسارات هو الجهة المخولة بإصدار رخص الحفر والتنقيب عن الأتربة والرمال، بعد حصول الجهة المستثمرة على إجازات من وزارة البيئة، مرفقاً بتقرير تقييم الأثر البيئي، ومن وزارة الصحة، ومن وزارة الطاقة في حال وجود موارد مائية في المنطقة المراد استثمارها، كما حال مقالع الشركة في كفرحزير حيث مجرى نهر العصفور، إضافة إلى تقديم كفالة مالية لضمان استصلاح الأرض تحت طائلة مصادرتها. لكن ما يحصل مختلف، أولاً لعدم تناسب قيمة الكفالة مع الاستثمار، إذ غالباً ما تكون الكفالة رمزية، ولتحتجج المجلس بعدم وجود آلية مكتوبة لمصادرة هذه الأموال، وهو ما يفسر عدم استصلاح الأراضي بعد استثمارها، وارتكاب مجازر بالجبال لعدم التزام التقنيات وقوانين التدرج في الحفر.

واقف عدم امتلاك «هولسيم» لأي رخصة يضعف قدرة البلديات على تقديم شكاوى ضدها، ويحصر المواجهة بين البلدية المتضررة والإدارة التي أعطتها مهل مزاول أعمال الحفر، بحسب رئيس هيئة حماية البيئة في شكا بيار أبي شاهين، إضافة إلى أن معظم هذه البلديات تتقاضى ضريبة سنوية متدنية.

بلديات مستضعفة أم متواطئة؟

تتمدد «هولسيم» بين شكا حيث شركة

إندازاً إلى الشركة لإيقاف الأعمال، وطلبنا تقديم المستندات القانونية وتراخيص أعمال الحفر في كل العقارات المستثمرة الموجودة في نطاقنا البلدي. إذا الشركة تعمل على أساس الأمر الواقع».

أعمال غير مرخصة

تعدّ «هولسيم» الشركة الوحيدة التي تملك إجازة حصرية للقيام بتفجيرات في لبنان، وهي تعمل وفق مهل إدارية مؤقتة صادرة عن المحافظ، وتندرج بقرار صادر عام 1936 يجيز لها حصراً إنشاء مقالع في كل المناطق اللبنانية، علماً بأنه قرار باطل لصدور المرسوم 8803

بلدية كفرحزير فوزي معلوف، إنذاراً إلى الشركة لإيقاف أعمال الحفر ونقل الأتربة من العقار 461 إلى المعمل عبر المتعهد سايد فنيانوس (وهو أحد المساهمين في الشركة)، الذي استخرج نحو 80 ألف طن من الأتربة في خلال أيام. يقول معلوف إن الأعمال بدأت في العقار 461/كفرحزير (جبل قسبا حيث مجرى نهر العصفور) منذ نحو شهرين، وهو يمتد على مساحة 65 ألف متر مربع. بعد مراجعة سجلات البلدية لم يتبين وجود رخصة قانونية بذلك، لذلك وجّهنا كتاباً نطلب فيه إبراز المستندات القانونية ضمن مهلة زمنية، إلا أن المتعهد لم يستجب لطلبنا، فأرسلنا

فيضان عقيقي

بين أهالي الكورة ومصانع الإسمنت في شكاً صراع قديم يعود إلى عام 1934، تاريخ إنشاء شركة «هولسيم لبنان»، التي أمنت مع شقيقاتها في تجويف الجبل وتشويهه، قاضية على طبيعته، وتلوّث البيئة مسببة أمراضاً لأهالي المنطقة، في خلال مراحل تحولها إلى إمبراطورية تحكم سيطرتها على المساحة الممتدة من ساحل الهري وشكاً، وصولاً إلى هضاب كفريا وكفرحزير. على مدار أعوام فشل رؤساء البلديات والأهالي في معاركهم ضدها، لكن مطلع الشهر الماضي أرسل رئيس

لبنان ليس سويسرا

الشركة في لبنان بقيت دون حساب، وتحوّلت «هولسيم» وزميلاتها إلى سرطان ينخر بيئة المنطقة، مسببة أمراضاً تنفسية وسرطانية. ضررها المباشر يطاول أهالي كفريا وكفرحزير والهري وشكاً بحكم قربهم من المعامل، والضرر غير المباشر يطاول قضاء الكورة بأكمله، وتصل غبار المعامل إلى جبال الأرز.

تنتج «هولسيم» 12% من احتياجاتها الحرارية عبر استخدام الوقود المشتق من النفايات وحرق اللحوم الفاسدة التي تصادرها وزارة الاقتصاد وزيوت السيارات غير المسموح به في كل دول العالم. وبحسب الدراسات والبحوث العلمية يرافق عملية تحميص الإسمنت حرماً انبعاث غازات ومعادن مضرّة وسامة تُسهم في ارتفاع نسبة أمراض الدم والأمراض السرطانية والمعوية والصدريّة. كذلك إن اختلاط غازات ومواد تفجير المقالع ببحيرات المياه الجوفية الاستراتيجية يحولها مياهاً أسيدية ومالحة مضرّة وغير قابلة للاستعمال. فيما الغبار الإسمنتي الناتج من تفجيت وطحن الصخور الكلسية وغبار البتروكوك التي تستعمله في توليد الطاقة، يصعب التقاطه عبر الفلاتر ويُسهم انتشاره في ارتفاع نسبة الأمراض الصدريّة والحساسية والسرطانية.

أبرز المساهمين في «هولسيم لبنان» التي تأسست عام 1934 باسم شركة «التراب اللبنانية» هم: شركة «سيمنت هولدينغ» اللبنانية، وشركة «هولسيبيل» البلجيكية، و«بنك مصر لبنان»، والبطيركية المارونية، وغيرهم من المساهمين الأفراد. والشركة هي النسخة المحلية لـ«هولسيم» العالمية التي تأسست في سويسرا وتوزّع في 70 بلداً، قبل أن يسهم اندماج شركة «لافارج» الفرنسية معها منذ سنتين في تحويلها إلى عملاق عالمي في مجال الإسمنت. ويتفرّع منها في لبنان «هولسيم باطون» التي تُعنى بتجارة وشراء وبيع وصنع مواد البناء والنقل الخاصة بها، وشركة التراب البيضاء في شكاً، وكانت تملك شركة «إترنيت لبنان» التي باعها ثم أعلن إفلاسها صورياً وأغلقت تاركة ألواح إترنيت (المسببة للسرطان) في الهواء الطلق.

في سويسرا، باتت معامل الشركة أشبه بمتاحف فيما تتوسّع في دول العالم الثالث وخصوصاً في أفريقيا. وقبل سنوات، حوكم صاحب ورئيس مجلس إدارة «هولسيم» سميت هيني في سويسرا ب16 سنة سجن وغرامة تحطت قيمتها 10 ملايين دولار عبارة عن تعويضات لأهالي نحو 300 من ضحايا معمله لإترنيت في إيطاليا، لكن فروع

«هولسيم» هي الشركة الوحيدة التي تملك إجازة حصرية للقيام بتفجيرات

تحذو كفريا وشكاً حذوها أم أن امتلاك رئيس بلدية كفريا وشقيقه وكاتب البلدية شركة Avenir التي تتعامل مع «هولسيم»، وامتلاك رئيس بلدية شكاً سقناً تعمل مع «التراب الوطنية» يحول دون ذلك؟ لرئيس بلدية كفريا يوسف السمروط الذي أعيد التجديد له لدورة ثانية مقاربة مختلفة، يجزم بأن «الدولة اللبنانية لا تريد إغلاق معامل الإسمنت، لذلك نحن مضطرون إلى التعايش معها باقل أضرار ممكنة». يرفض اتهامات التواطؤ وتشابك المصالح مع